دور التربية البيئية في حماية البيئة و التنمية المستدامة

الأستاذ أحمد مزيود
أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية
بجامعة تيزي وزو

ملخص :

يتناول هذا الموضوع دراسة التربية البيئية النظامية، و على الخصوص تلك التي يتناولها التلميذ في شكل نشاطات مكملة للدروس و المواضيع البيئية التي تتضمنها مختلف المواد الدراسية، و على رأسها مواد العلوم الطبيعية، و الجغرافيا، والتربية المدنية، و التربية الإسلامية ،و التي برزت إلى الوجود بموجب بروتوكول اتفاق تم توقيعه بين وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2002، و الذي ينص على دعم و تعزيز التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة في الأوساط المدرسية، و على إنشاء نوادي خضراء مدرسية في كل مؤسسة تربوية، تكون بمثابة مخابر يمارس فيها التلميذ نشاطات عملية ذات علاقة بما يدرسه من تربية بيئية نظرية في مختلف المواد . و قد تساءلنا عن وقع هذه النشاطات على مستوى سلوك التلميذ الذي يساهم في حماية البيئة و التنمية المستدامة .

مقدمة :

التربية عملية مهمة في حياة الإنسان، اذ تعمل على حسن تكيفه مع الحياة ،و تغرس فيه العادات و التقاليد و المعتقدات و النظم و القيم و السلوكيات التي ترضي المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه، وهي تحافظ في نفس الوقت على التراث الثقافي الجماعي، و تعمل على استمرارية . تبدأ التربية على العموم في البيت بين أحضان أفراد الأسرة, الممثلة لأول مؤسسة اجتماعية يحتك بها الطفل. و سرعان ما يبلغ الطفل من النمو ما يفرض إدخاله المؤسسات التربوية التي ينشئها المجتمع قصد تكوين الافراد و إعداد الأجيال إعدادا متماشيا مع أهدافه و تطلعاته.تدخل مؤسسات التربية التي تشتمل عليها النظم التربوية كلها، ضمن طليعة المؤسسات التي يعهد إليها بمهمة رعاية الأطفال، و تنشئتهم و إكسابهم القيم و الاتجاهات و أنماط السلوك السليمة و السوية، وكذا إكسابهم المعارف و المهارات التي تسمح لهم بالتكيف مع الواقع و مستجدياته الطارئة ،أحد هذه المستجدات التي فرض أمرها على التربية حديثا، تتمثل في حماية البيئة التي عقد لأجلها مؤتمر أممي حول البيئة الإنسانية سنة1972ب(Stockholm). اكد بأن وضعية البيئة الإنسانية في حالة متردية و متدهورة لا يمكن استدراك أمرها إلا عن طريق تربية جديدة، حيث في التوصية رقم 96 التي خرج بها هذا المؤتمر "بالتربية البيئية" التي يوصي المؤتمر بوجوب تبنيها من طرف كل الدول، و العمل باشتراك من أجل إنشاء برامج عالمية لها، و تكون بمثابة مرجعية لإعداد البرامج التربوية البيئية الإقليمية و المحلية (onu.1972) .و على هذه التربية ان تكون قادرة على تكوين أفراد ذوي حس بيئي؛ يهتمون بالبيئة و ما يتصل بها من قضايا ،و تمكنهم من حل مشكلات البيئة الحالية و تفادي ظهور مشكلات بيئية جديدة. كما عليها ايضا أن

تكون مستمرة تمس كل مراحل عمر الفرد، و تشمل مسارات التربية النظامية و اللا نظامية، في إطار تفاعل عدد من الاختصاصات و المواد الدراسية، و أن تركز على أهمية الوقاية من حدوث المشكلات البيئية. وعلى برامج هذه التربية الجديدة أن تدرس كذلك قضايا التنمية من وجهة نظر بيئية مثلما نص عليه ميثاق بلغراد (onu.1975)، بمعنى أن تضطلع التربية البيئية و تتكفل بمهمة توعية الأجيال بالترابط و التداخل اللذان يحكمان قضايا التنمية و القضايا البيئية، لذلك فإنه من الواجب أن يوضع هذا النوع من التربية في متناول الناس جميعهم، بمختلف أعمارهم و على كل مستويات التربية النظامية و اللا نظامية ،من أجل التحسيس بالأثر المتبادل بين النظم الاجتماعية و النظم البيئية و تمكين كل أفراد المجتمع من الحصول على المعارف و القيم البيئية التي من شأنها ان تكون اتجاهات و سلوكيات تسمح بحماية البيئة و ترقيتها، علي حد ما خلصت اليه قمة(Tbilissi) سنة 1977(ONU ,1977) . ستمثل التربية البيئية على هذا النحو الميكانيزم الذي سيساهم في تعديل سلوكيات الناس و تصرفاتهم نحو البيئة، بغية حمايتها و المحافظة على عناصرها و ثرواتها على حد ما يوصي به ايضا تقرير اللجنة الدولية حول التربية للقرن الواحد و العشرين (UNESCO ,1996). حين يصف التربية البيئية بالميكانيزم الأنفع و الأنجع لمواجهة التحديات البيئية باختلافها، و بأنها أحد أنسب الوسائل التي يملكها الإنسان لتغيير المستقبل و الخروج من بوتقة الخطورة التي تولدت عن لامبالاته بشؤون البيئة، و بأنها الشرط الأساسي الذي سيضمن تنمية شاملة و متناغمة للأشخاص و المجتمعات، و يوصي نفس التقرير بتكريس بعد التنمية المستدامة من خلال مواصلة التفكير حول فكرة نموذج جديد للتنمية الإنسانية أكثر احتراما للطبيعة و عناصرها .و هو البعد الجديد الذي دخل ساحة التربية البيئية بداية من قمة الأرض (onu.1992) حيث اكد المشاركون بأن التعليم أمر حاسم في تعزيز التنمية المستدامة... لذلك ينبغي على كل الدول أن تعمل على تحقيق الوعي البيئي و الإنمائي في جميع القطاعات و النظم السائدة داخل المجتمع، و في اقرب وقت ممكن وعلى الدول و الحكومات ان تشجع إدخال مفاهيم البيئة و التنمية بما فيها الديمغرافيا في جميع البرامج التعليمية، و هو ما يؤكد على التوجه الجديد الذي على التربية البيئية أن تحذوه من اجل تحقيق مضمون التنمية المستدامة، الذي أوضح فحواه تقرير (Brundtland) (onu.1987)، بمعنى أنها ستعمل على توجيه التفكير إلى أنشطة تنموية لا تتعارض مع مصالح البيئة الطبيعية و سلامتها و لا تجحف في حق الاجيال القادمة.

تأكد هذا التوجه الجديد أكثر في مؤتمر (Thessalonique) حول البيئة و المجتمع سنة1997 ،حيث جاء في البيان النهائي للمؤتمر بأنه على كل دولة إنشاء مخططات تربوية بيئية قادرة على تحقيق أهداف الاستدامة، و السهر على أن تكون محتويات البرامج و المناهج التربوية الموجهة لتوعية طبقات الناس العامة بخصوص موضوع الاستدامة مبنية على أسس صحيحة و متجددة (onu.1997). و تبعا لهذه المؤتمرات العالمية الأممية التي أشرفت عليها منظمة اليونسكو(unesco) بمعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (pnue) أصبح ينظر إلى التربية البيئية من زاوية ما يمكن أن تحققه من إمكانية الاستدامة ، فتبنت معظم دول العالم هذا التوجه الجديد وامتثلت لتوصيات منظمة اليونسكو (unesco)، فكرست فرنسا التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة بالأمرية البيداغوجية رقم 110-2004 المتضمنة تعميم التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة (meesr.f. 2004) .

و حذت الجزائر نفس التوجه الجديد بإصدار برنامج التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة (وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم، 2004) و هذا ما يعبر عن امتثال بلادنا، و المجتمعات الدولية لتوصيات المنظمة الاممية و توجيهاتها المذكورة سالفا. و تعتبر هذه الخطوة امتداد لمجهودات حماية البيئة التي تبنتها الجزائر منذ أولى سنوات الاستقلال. بحيث أمضت و صادقت بلادنا في هذا الاطار على عدد من الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال الاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر (المرسوم رقم 344/63، 1963) التي كان يفترض ان يتحسن بموجبها حال البحر المتوسط ، و الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي، الذي تعمل بموجبه السلطات على التسيير العقلاني للثروات الطبيعية (الأمر رقم 38/73، 1973) ، و اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (المرسوم رقم 14/80، 1980) ، و اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون (المرسوم الرئاسي رقم 354/92، 1992) التي تنصب حول الحد من انبعاث الغازات الاحترارية، و الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي (المرسوم الرئاسي رقم 163/95، 1995) ، إضافة إلى اتفاقيات أخرى عديدة يضيق المجال لذكرها قد نذكرها في فصول أخرى من الدراسة. ولأجل التجسيد الفعلي لهذه المبادئ أنشأت الدولة سنة 1974 تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم (Stockholm. 1972) اللجنة الوطنية للبيئة التي كانت بمثابة أول جهاز إداري مركزي مختص في حماية البيئة تنوعت تسمياته و تعددت صوره إلى أن استقر على شكل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة منذ سنة 2000، و أصدرت الدولة أول قانون خاص بحماية البيئة (قانون حماية البيئة، 1983) ثم عدل و تمم ووجه نحو التنمية المستدامة. (قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 1983) كانت المرافقة التربوية لمجهودات حماية البيئة التي تقوم بها المؤسسات و الإدارات المختصة ملموسة الاثر على مستوى سلم التربية الوطنية التي لاحظنا في برامجها و مناهجها حرص على تكوين الفرد الواعي بالقضايا البيئية و ما يتصل بها من قضايا. نذكر في هذا الاطار على سبيل المثال برنامج العلوم التطبيقية الذي يهدف إلى تكوين التلميذ علميا و اجتماعيا و إلى تفسير علاقة الإنسان ببيئته و توعيته بالوحدة التلازمية التي يشكلها الإنسان مع محيطه (ministère des enseignements primaire et secondaire. 1974) و الذي صممته وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي سنتين فقط بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم . و كذالك التوجيهات العامة لتصميم برامج الطورين الأول و الثاني للمدرسة الأساسية التي توصي بتمكين المتعلمين من فهم بيئتهم الإنسانية و الاجتماعية و الطبيعية التي اصدرتها وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي (ministère des enseignements primaire et secondaire. 1976) .

و تشير ايضا أهداف برنامج العلوم الطبيعية للسنة الثانية ثانوي شعبة العلوم الى" لزوم اكتساب المتعلمين معارف بيئية اساسية في مختلف مجالات العلوم الطبيعية .... وفي المجال العاطفي تحسيس التلاميذ بواجب احترام الحياة والتوازن البيولوجي (وزارة التربية الوطنية، 1990) جاء كذالك في أهداف تدريس المادة الدراسية السالفة الذكر، "بأن العلوم الطبيعية تكون مجالا للدراسة و التفكير، سيستجيب لاهتمامات وانشغالات التلميذ، فهي تتناول قضايا ملموسة لها علاقة بالمياه و البيئة، و أن إدراكه لمعناها يشعره بمسؤولياته تجاه نفسه و المجتمع و العالم الحي(وزارة التربية

الوطنية، 1992). نفس الاهداف و المقاصد تتواخا مناهج التعليم الاساسي للطور الثالث سنة 1996 التي "ترمي إلى تمكين التلميذ من اكتساب معارف و مهارات أساسية تسمح له بمعرفة و فهم نفسه و المحيط الذي يعيش فيه و هذا بإدراكه للمعنى البيولوجي للوظائف الحيوية و العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية التي يعد الإنسان أحد عناصرها من جهة و علاقاتها بالعالم المادي من جهة أخرى، و يكتشف القواعد العلمية و التقنية لتسيير البيئة من طرف الإنسان (وزارة التربية الوطنية، 1996) .

و يوصي كذالك الدليل المنهجي لتصميم البرامج الذي أصدرته مؤخرا اللجنة الوطنية للبرامج بأن يكون النظام التربوي لدى المتعلمين مجموعة من الكفاءات... و ينمي لديهم القيم الإنسانية كحقوق الإنسان و المواطنة و المحافظة على الحياة و المحيط و هذا خلال التعلمات الخاصة بمختلف المواد الدراسية و على الخصوص التربية الإسلامية و التربية المدنية و الجغرافيا. وعلى التعليم الإلزامي أن ينمي لدى المتعلم قيمة المحافظة على التراث الوطني في جميع أبعاده و تمكينه من الحصول على منهجية عمل دقيقة و فعالة عن طريق تثمين العمل و الجهد و احترام الوقت و المواعيد و احترام البيئة (ministère de l'éducation national. 2009) .

يدل ما سبق ذكره على تكفل التربية الوطنية الرسمي ببعد حماية البيئة ،و عملها على غرس القيم و المعارف البيئية لدى المتعلمين ،و توعيتهم بضرورة حماية التراث الوطني الطبيعي من التلف و من أنواع المضار التي تحدق به، و حثهم على حل المشكلات البيئية، مع تفادي حدوث مشكلات جديدة، و تكفل كل مادة دراسة بالشق الذي يخصها من التربية البيئية ،عملا بالمقاربة التي أوصت بها قمة بلغراد سنة 1975، و التي توصي بأن تكون التربية البيئية مستمرة تشمل مسار التعليم النظامي و اللا نظامي في إطار تفاعل العديد من الاختصاصات و الميادين (onu. 1975) .

كان لاستحداث وزارة خاصة بالبيئة في سنة 2000 في الجزائر، و إصدارها لمخطط العمل الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة (ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. 2002) الذي تطرق في أحد فصوله إلى دور التربية في تفعيل و تعزيز حماية البيئة، و كذا توصية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية المتعلقة بدعم التربية البيئية في الوسط ألمدرسي أثر كبير في تفعيل التربية البيئية، و إعادة توجيهها لتتماشى مع التوصيات الأممية لتحقيق التنمية المستدامة، التي تفرض على كل دولة إنشاء مخططات تربوية بيئية قادرة على تحقيق أهداف الاستدامة (onu. 1997)، حيث أمضت وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم و البيئة الجزائريتين بروتوكول اتفاق في يوم 2 أبريل 2002 ،بهدف إلى تنظيم عملية تنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي، و تنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية، خصص الباب الرابع منه لنموذج النوادي الخضراء المدرسية الذي أنشأ ليكون بمثابة آلية لدعم التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة ، و التي يستفهم الباحث عن وقعها في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة .

– مفاهيم أساسية :

– التربية البيئية : هي جهد يستهدف تعديل السلوك تعديلا إيجابيا، عن طريق اكتساب المتعلم المعلومات و المهارات و القيم التي يكون بها قادرا على تطوير بيئته بما يجعلها أقدر على امتصاص الملوثات و اعادة تحليل المركب منها إلى الحال الطبيعي، مع التقليل الفعلي من الملوثات من جهة ،و التحكم فيها من جهة أخرى، حفاظا على الحياة و السعادة (صلاح الدين شروخ، 2008) .

– حماية البيئة : تتضمن حماية البيئة الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة ،و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها و إصلاح الأوساط البيئية المتضررة و ترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ،و كذلك المحافظة على التنوع البيولوجي ، و تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية و الكائنات الحية ، و الدولة هي المسؤولة الأولى على حماية الطبيعة و المحافظة على السلالات الحيوانية و النباتية ، و مواضعها ، و الابقاء على التوازنات البيولوجية و الأنظمة البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال ،و ذلك باتخاذ كل التدابير لتنظيم و ضمان الحماية (قانون حماية البيئة،1983) .

– التنمية المستدامة : هي التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة ،أي أدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية ،(قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 2003) .

– تطور التربية البيئية :

لقد تمخضت التربية البيئية عن أعمال المؤتمر الدولي حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة سنة 1972 (Stockholm.1972) في السويد ، حيث حث المؤتمر في نهاية أشغاله أعضاء المجموعة الدولية على إنشاء برامج خاصة بالتربية البيئية تكون كفيلة باستدراك حالة التردي و التدهور الذي بلغته البيئة (onu. 1972). و نظمت فيما بعد لقاءات أممية و غيرها حاولت التكفل بتحديد معالم هذه التربية : أهدافها ، غاياتها ، مبادئها ، و سبل تنميتها. لكن ما انفك هذا الميدان من التربية ينمو و يعمل على استقراره حتى برزت إلى الوجود مقاربة جديدة هزت أركانه و زلزلت أسسه تقول الباحثة الكندية (Sauvé. L) في هذا الصدد "لم تستكمل التربية البيئية مشوار انتشارها حتى دخلت عليها التنمية المستدامة لتزعزع مسارها و تنتقل من تربية تهتم بالبيئة إلى تربية تهتم بالتنمية المستدامة و قد أصبحت تمثل التنمية المستدامة في وقتنا الحاضر الإطار المرجعي لكل السياسات العمومية و على الخصوص التربوية منها (Sauvé L) و قد استدعى ظهور هذا البعد الجديد في ميدان التربية خلق تسميات و مصطلحات جديدة

خلال عشرية من الزمن, و ذلك في محاولة لربط التربية بالتنمية و بالاستدامة لكن و على حد تعبير الباحثة الفرنسية (Leninger Frezal. C 2009) ليتم الاتفاق على تسمية واحدة إلا خلال قمة (Thessalonique) سنة 1997 , أين استقرت التسمية على ما هي عليه اليوم بمعنى "التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة" و لئن كانت التربية البيئية في بدايتها قد أطرت على المستوى العالمي من قبل منظمة (unesco) التي حاولت اعطائها الدفع اللازم و الكفيل بأن يضمن أحسن تكفل بالقضايا البيئية ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة ، بحيث تبنتها النظم التربوية كنهج مفروض من طرف القوى السياسية الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة على حد تعبير (orelana. I et Fauteaux.S) و يعتبر دخول بعد التنمية المستدامة في ميدان التربية كامتداد طبيعي للتربية البيئية و أسسها التي قامت عليها منذ مدة ،و لا تمثل انقطاعا للمسار السابق بمعنى أن التنمية المستدامة تعتبر تطورا في ميدان التربية البيئية و ليس بثورة فيها ، يشير الباحثان السالفي الذكر إلى أن التربية البيئية تعد وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ،أو أنها تصبو إلى تحقيق التنمية المستدامة الشرط الضروري لضمان استمرارية الحياة على وجه الأرض ،و تهتم هذه التربية بتنمية الإنسان و تعمل على حماية الثروات الطبيعية و الحد من تأثير النشاطات الانسانية على البيئة .

و تشير الباحثة الفرنسية في نفس الاطار (Leninger Frezal. C. 2009) إلى أن التنمية المستدامة مفهوم جاء من الأعلى إلى الأسفل بمنطق النزول ، فرضته الهيئات الأممية (PIEE – PNUE –UNESCO) على كل الدول ، و دخوله مجال الممارسة التربوية يحكمه نفس المنطق ، بحيث تكفلت القوى السياسية المديرة لشؤون الشعوب بفرضه على التربية ،و لقد دخلت التنمية المستدامة ميدان التربية البيئية لتتكفل ببعد هام أغفلته التربية البيئية التي صبت اهتمامها على مواضيع تسيير النفايات و تلقين بعض المعارف البيئية ، غافلة بذلك بعد التنمية المستدامة. و يعد إدخال هذا البعد على التربية قفزة لتجديد هذا الميدان من التربية بطريقة مرضية ،على حد تعبير الباحثة (Sauvé L. 2009) ، و نحن نقول بأن هذا التغير و التحول في مسار التربية البيئية يعتبر بمثابة محاولة للتكيف مع المعطى الجديد الذي فرضته معطيات الواقع و على الخصوص منذ بداية تداول مصطلح التنمية المستدامة الذي لم يدمج في ميدان التربية فحسب بل دخل قطاعات اجتماعية عديدة و متنوعة .

- أهداف التربية البيئية :

لقد تكفلت منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (unesco) بتحديد أهداف التربية البيئية منذ أولى لقاءاتها المتعلقة بهذا الميدان من التربية، نعرضها مثلما ما جاءت في الاعلان الذي خرجت به قمة (Tbilissi) سنة 1977(unesco. Pnue, 1977) .

- تهدف التربية البيئية إلى توعية الأفراد بحقيقة الأوضاع البيئية و المشاكل العالقة بها و تحسيسهم بالمخاطر التي تهددها .
- تهدف إلى تلقين الأفراد و الجماعات و المجتمعات السلوكات و التصرفات السليمة حيال البيئة .
- تعطي كل أفراد المجتمع فرصة تكوين المعارف و القيم و الاتجاهات و الكفاءات الضرورية لحماية البيئة و تنميتها.

- تساعد الأفراد و الجماعات في الحصول على خبرات متنوعة و معارف أساسية حول البيئة و مشكلاتها .
- تساعد الأفراد في الحصول على قيم بيئية و خلق دافعية لديهم للمشاركة في جهود حماية البيئة و المحافظة على عناصرها .
- تهدف أيضا إلى تحصيل الأفراد و الجماعات على الكفاءات الضرورية و اللازمة لحل كل أنواع المشكلات البيئية.
- تعطي الأفراد و الجماعات فرصة المشاركة العملية في حل المشكلات البيئية مهما كان مستواهم و انتمائهم الاجتماعي و العقائدي .
- تهدف إلى توعية الأفراد بالتداخل و الترابط و التعقيد الذي يحكم القضايا البيئية .

– المبادئ الأساسية للتربية البيئية :

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التربية البيئية اتخذنا اللقاءات و المواثيق الأممية كمصدر لاستصال هذه المبادئ التي يمكن الاشارة إليها على النحو التالي:

- تتناول التربية البيئية كل مجالات البيئة في أبعادها المختلفة الطبيعية جامدة كانت أو حية ، و حتى الاصطناعية التي ابتكرها الإنسان تكنولوجية كانت أو اجتماعية .
- التربية البيئية مسار متواصل يشمل كل [illegible] بداية من التعليم ما قبل المدرسي مرورا بالمرحلة الإلزامية و إلى ما بعد المدرسة، بمعنى أنها تساير الفرد حيث يكمل مساره الدراسي، و يصبح مواطنا فاعالا في مجتمعه في إطار حياته المهنية .
- تتكفل التربية البيئية بالقضايا البيئية المحلية و الإقليمية و العالمية في نفس الوقت، و تعمل على توعية الأفراد بأن القضايا البيئية هي قضايا عالمية، لأن المشكلات البيئية المحلية لها وقع و آثار على المستوى العالمي، وان الحلول المحلية هي في الواقع حلول لمشكلات بيئية عالمية .
- تتبنى التربية منهجية تداخل الاختصاصات ،بمعنى أنها تستثمر المواد الدراسية المختلفة و تشركها في دراسة المواضيع البيئية المتنوعة ،لأن القضايا البيئية ليست من اختصاص ميدان علم واحد .
- تركيز التربية البيئية على القضايا البيئية الراهنة و تعمل على استشعار القادمة منها بهدف تفادي ما يمكن منها .
- تركز التربية البيئية على ضرورة تضافر الجهود المحلية و الدولية للوقاية من المشكلات البيئية;من خلال تبادل المعلومات و التجارب و الخبراء ...
- تسمح التربية البيئية بمساهمة التلاميذ في تنظيم خبراتهم التعليمية ،و تعطي لهم فرصة أخذ القرارات و تحديد نوعية النشاطات .
- تعمل هذه التربية على مساعدة التلاميذ في اكتشاف أعراض و أسباب المشكلات البيئية .

- تسمح التربية البيئية بإطلاع التلاميذ على مواضع التعقيد و التداخل في مجالات البيئة و تعمل على تكوين الفكر النقدي و كذلك الكفاءات المتنوعة التي تتطلبها المشكلات البيئية .
- تستعمل التربية البيئية في أداء مهامها و وسائط تربوية عديدة و متنوعة ،و تستعين بطرق تحصيل معرفية كثيرة ، و تركز خصوصا على النشاطات العملية و الممارسة الميدانية و على الخبرات الشخصية .

- مبادئ التنمية المستدامة :

خرجت قمة ريو التي انعقدت في البرازيل سنة 1992و التي نظمتها الأمم المتحدة تحت عنوان البيئة و التنمية بإعلان يحمل 27 مبدأ (onu, 1992) يمكن استخلاص مبادئ التنمية المستدامة من خلالها و تتمثل فيما يلي :

- مبدأ المحافظة على الصحة العامة للجميع و نوعية حياة حسنة .
- مبدأ العدل و الانصاف و التضامن بين الأشخاص و الأجيال فيما يتعلق بقضية التنمية و الأعمال التنموية .
- مبدأ حماية البيئة الذي يجب أن تراعيه الخطط التنموية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
- مبدأ الفعالية التنموية بمعنى أنه يجب أن يكون الاقتصاد فعال و مجدد و محترم للبيئة .
- مبدأ المشاركة و الالتزام : يجب أن يشارك كل الأشخاص و يلتزموا بتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية .
- مبدأ التعليم و التحسيس و التشجيع من أجل مشاركة الجميع أشخاصا و مؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.
- .مبدأ تقسيم الأدوار و المسؤوليات على مختلف مستويات المنظومة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة .
- مبدأ الشراكة و التعاون فيما بين الدول على المستويات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و تبادل المعلومات حول القضايا البيئية و التنموية .
- مبدأ الوقاية من المخاطر البيئية و تصحيح و اصلاح المعطوب منها .
- مبدأ الحذر و التنبيه بخصوص القضايا التي يمكن و يفترض أنها قد تسبب مخاطر و أضرار للبيئة .
- مبدأ حماية التراث الثقافي لأنه رصيد يتوفر على خبرات و تجارب لا يستهان بها يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة .
- مبدأ حماية التنوع البيولوجي و المحافظة عليه لتستفيد منه الأجيال الحاضرة و القادمة لأنه شرط ضروري لعدم اختلال التوازنات البيئية .
- مبدأ المحافظة على النظم البيئية و عدم إلحاق الأضرار بها .
- مبدأ تبني نظم إنتاجية و استهلاكية جديدة يمكنها أن تحقق مضمون التنمية المستدامة .
- مبدأ الملوث هو الذي يدفع ثمن الأضرار التي يلحقها بالبيئة ،لكي يتحمل الأشخاص مسؤولياتهم و كذا المؤسسات و الحكومات ...

- مبدأ تقدير القيمة الحقيقية للمنتجات و الخدمات بناءا على مفعولها على البيئة .

– اجراءات حماية البيئة في الجزائر :

اعتمدت الجزائر منذ سنوات سلسلة من الاجراءات و الآليات الوقائية و العلاجية بهدف حماية البيئة و المحافظة على التراث الطبيعي في أشكاله المتنوعة، و ذلك امتثالا لتوصيات مؤتمرات و اتفاقيات هيئة الأمم المتحدة المختلفة التي صادقت عليها الجزائر . أهم ما يمكن ذكره من هذه الاجراءات إصدار قانون حماية البيئة سنة 1983 (قانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة)، و الذي تم تعديله سنة 2003 بحيث أدخل عليه بعد التنمية المستدامة (قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) و كذلك إنشاء هيئات أسندت إليها صلاحيات كفيلة بتحقيق حماية البيئة و على رأسها وزارة تهيئة الاقليم و البيئة سنة 2000 ،و التي سطرت مجموعة من البرامج الوطنية المتعلقة بقضايا البيئة و التنمية المستدامة ، وتسيير النفايات ، و تهيئة الإقليم ... و كذا إنشاء عدد من الدواوين ، كالديوان الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ،و الديوان الوطني للبيئة و التقليل من التلوث ... و قد رافقت هذه الإجراءات ، إجراءات أكثر فعالية بحكم أنها تمس سلوك و شخصية العنصر البشري الذي يمثل مصدر التلوث البيئي، بحيث عملت وزارة التربية الوطنية بمعية وزارة تهيئة الاقليم و البيئة متكاتفتي الجهود من أجل إدراج و تعزيز التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة في الأوساط المدرسية بموجب بروتوكول اتفاق تمت المصادقة عليه سنة 2002 .

– النادي الأخضر المدرسي كآلية لدعم التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة :

يعود تاريخ إنشاء النوادي الخضراء المدرسية في النظام التعليمي الجزائري إلى سنة 2002 ، حينما وقعت وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم بروتوكول اتفاق (وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2002) يقضي بتنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي و تنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية. ينص موضوع الاتفاق على دعم التربية البيئية على مستوى مسارات و أطوار التربية الوطنية بمعنى أن التربية البيئية كانت موجودة و متضمنة في مناهج التعليم المختلفة لكن بروتوكول الاتفاق جاء لتدعيمها و على الخصوص بواسطة آلية تربوية جديدة تتمثل في النادي الأخضر المدرسي للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة ، تشكلت بموجب هذا الاتفاق لجان عمل مشتركة متكونة من خبراء و مختصين جزائريين و أجانب في ميدان التربية و الشؤون البيئية ، أسفرت أشغالهم على إصدار حقيبة التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة(وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2004) و هي حقيبة تتكون من شقين الأول يتمثل في "أدلة المربي في التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة خاصة بأطوار التعليم الثلاثة : ابتدائي متوسط و ثانوي ، جاءت لتدعيم نشاطات التربية البيئية و إعادة توجيهها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مسارات التعليم ، الجزء الثاني يتمثل في "مصنف النادي الأخضر المدرسي للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة "و سمي كذلك بالحقيبة البيداغوجية للنادي الأخضر المدرسي و هو يمثل الإطار المرجعي لهذه التجربة الجديدة التي يفترض أن تنشأ على مستوى كل مؤسسات التعليم الوطنية و التي من شأنها أن تساعد الطفل

عنى اكتساب التربية البيئية ... إضافة على كونها مخابر لهذا النوع من التربية (وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2008) يتكون المصنف من دليل المنشط للنادي الأخضر المدرسي لكل طور دراسي و دفتر المنخرط للنادي الأخضر المدرسي كل واحد خاص بطور من الأطوار الدراسية إضافة إلى الميثاق المدرسي البيئي و البطاقات البيداغوجية للمنشط .

- أهداف النادي الأخضر المدرسي :

جاء في دليل منشط النادي الأخضر المدرسي بأن التلميذ، لا يمكن أن يكون سلوكه مع البيئة سلوك الملاحظ السلبي ، بل يجب أن يكون العنصر الأكثر نشاطا على الوسط الذي يحيط به ، و هكذا فان "فكرة إنشاء النوادي الخضراء ضمن المؤسسات المدرسية تعد واحدة من أفضل الوسائل التي يستطيع بواسطتها التلميذ أن يعبر و ينمي مهاراته بالعمل لمصلحة البيئة" (وزارة التربية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2004) بمعنى أن الاعتناء بالبيئة و العمل لمصلحتها هو مبرر استحداث هذه التجربة الجديدة . من أهم أهداف النادي الأخضر المدرسي التي يمكن ذكرها :

- مساعدة التلميذ على معرفة بيئته وكذالك التصرفات التي يجب القيام بها لمصلحتها.
- تنمية فضول التلميذ الخاص بالمواضيع البيئية .
- تعليم التلميذ طبيعة القضايا البيئية المعقدة و المتداخلة و مساعدته على إدراك الحقائق البيئية المحلية و المعاشة .
- تعليم التلميذ أنواع التصرفات التي تمكن من الحفاظ على البيئة.
- تشجيع التلميذ على أن يصبح عضوا فعالا في شؤون البيئة المحلية .
- دفع تلاميذ المؤسسات التعليمية للمساهمة في مهمة الحفاظ على البيئة و سلوكهم سلوكيات جديدة حيال بيئتهم الطبيعية .

- إجراءات البحث :

تؤكد الفرضية الأساسية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات الفئتين المدروستين لصالح التلاميذ الذين مارسوا نشاطات تربوية تكميلية في النوادي الخضراء المدرسية .

- عينة البحث :

تتكون عينة البحث من 700 تلميذ ، 350 منهم تابعوا نشاطات تربوية في النوادي الخضراء المدرسية و 350 الآخرون لم يسبق لهم متابعة النوع من النشاطات و قد تم في اختيار العينة المزج بين مبادئ العينة العنقودية و مبادئ العينة العشوائية .

– أداة جمع البيانات :

لجأ الباحث إلى تصميم اختبار لقياس السلوك البيئي لتلاميذ العينة المدروسة و قد اتبعنا في ذلك الاجراءات العلمية اللازمة في حالة اللجوء إلى تصميم هذا النوع من الأدوات و هذا بهدف قياس السلوك البيئي لتلاميذ العينة و جمع البيانات التي تحتاج إليها الدراسة .

– الأداة الاحصائية المستعملة في تحليل البيانات :

استعمل الباحث اختبار T لمقارنة متوسطات عينتين متكافئتين في العدد أي N1=N2 .

– الخلاصة :

يشق على الباحث تحديد نوعية و كيفية تأثير الظواهر النفسية و الاجتماعية على بعضها البعض بدقة ، بل قد يستحيل ذلك ، لأن الظاهرة الإنسانية و الاجتماعية لا يمكن عزلها عن المؤثرات الدخيلة كلية، و الابقاء على ما يحتاج إليه الباحث فقط من متغيرات مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية، و اختيارنا لدراسة أثر متغير الانتماء إلى النوادي الخضراء المدرسية على حماية البيئة المتمثلة في سلوك التلميذ البيئي لا يعني بأن هذا العامل وحده الذي يؤثر على المتغير التابع ، بل توجد هناك شبكة من العوامل الذاتية و الموضوعية التي تتداخل فيما بينها متفاعلة لتحديد سلوك التلميذ البيئي .و عدم إمكانية عزل هذه المتغيرات العديدة و المتنوعة و التي لا تؤثر بنفس النوعية و الكمية على سلوك التلميذ البيئي لأن سلوك التلميذ البيئي يمثل ظاهرة فريدة خاصة خصوصية صاحبها ، هو ما جعلنا نأخذ العينة في شكلها الخام ،بحيث أغفلنا كل العوامل و أبقينا على متغير الدراسة المستقل الذي افترضنا بأنه يؤثر على المتغير التابع و قد بينت نتيجة اختبار T المعلمي لقياس فرق الدلالة بين معدل عينتين مستقلتين الذي اختبرنا به فرضيتنا بأن قيمة T دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0,01 و هو ما يؤكد صدق الفرضية و هذا يدل على ان النوادي الخضراء المدرسية تساهم في تنمية السلوك البيئي مما يحقق غايات حماية البيئة و التنمية المستدامة.

- المراجع :

- وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة : برنامج التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة.مطبعة النخلة الجزائر 2004 .
- المرسوم رقم 344/63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963 و المتضمن انظمام الجزائر للاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر .
- الأمر رقم 38/73 المؤرخ في 3 جويلية 1973 المتضمن المصتدقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي و الطبيعي .
- المرسوم رقم 14/80 المؤرخ في 26 جانفي 1980 و المتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث .

المرسوم الرئاسي رقم 354/92 المؤرخ في 23 سبتمبر 1992 المتضمن الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون .

- القانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة ج ر عدد 6 سنة 1983 .
- القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر رقم 43 . 2003 .
- وزارة التربية الوطنية : برنامج العلوم الطبيعية سنة ثانية ثانوي شعبة علوم . مطبعة جريدة الوحدة الجزائر 1990 .
- وزارة التربية الوطنية : مناهج التعليم الأساسي للطور الثالث مادة العلوم الطبيعية . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الجزائر 1996 .
- وزارة التربية الوطنية : برنامج العلوم الطبيعية للسنة الثانية ثانوي شعبة علوم . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الجزائر 1992 .
- وزارة التربية الوطنية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة : بروتوكول اتفاق لتنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي و تنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية 2002 .
- وزارة التربية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة : حقيقة التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة مطبعة النخلة الجزائر 2004 .
- وزارة التربية و وزارة تهيئة الإقليم و البيئة : دليل منشط النادي الأخضر المدرسي للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة مطبعة النخلة الجزائر 2004 .

-Leninger Frezal.C : Le développement durable et ses enjeux éducatifs. Thèse de doctorat en géographie , Université de Lyon2 2009.

-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement : Plan national d'action pour l'environnement et le développement durable,2002.

-Ministère de l'éducation nationale(Algérie) : Guide méthodologique d'élaboration des programmes 2009.

-Ministère de l'éducation nationale (France) : Bulletin de l'éducation nationale N°28 du 25-07-2004.

-Ministère des enseignements primaire et secondaire : Directives générales pour l'élaboration des programmes des 1^{er} et 2eme paliers de l'école fondamentale. 1976.

-Ministère des enseignements primaire et secondaire : Programme des science appliquées a la vie sociale. 1974.

-ONU : Agenda21, section 4, chapitre 36 1992.

-ONU : Déclaration de la conférence internationale environnement et société. Thessalonique, 1997.

-ONU : Déclaration de Rio. 1992.

-ONU : Recommandation N°96 de la conférence de l'ONU sur l'environnement humain. Stockholm ? 1972.

-ONU : Recommandation N°02 et 06 de la déclaration de Thessalonique,1997.

-Orelana,I ,et Fauteux ,S :L'éducation à l'environnement a travers les grands moments de son histoire. www.unites.uguan.can consulté le 07-06-2012.

-UESCO : Charte de Belgrade, 1975.

-UNESCO : L'éducation un trésor est caché dedans,1996.

-UNESCO-PNUE : Rapport finale de la conférence intergouvernementale sur l'éducation à l'environnement, 1997.

-UNESCO-PNUE : Rapport des deux premières années de la décennie des nations unies pour l'éducation au service du développement durable, 2008.